مجلة العمارة والتخطيط، م ٣٣ (٤)، ص ص ٢٩٩- ٣٢١، الرياض (٢٠٢١م / ١٤٤٣هـ)
doi: 10.33948/JAP-KSU-33-4-1

دراسة انتشار مواقع الغش التجاري في مدينة الرياض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

عبدالعزيز الدغيشم — *أستاذ مشارك*
خالد التخيفي — *طالب ماجستير*
احمد البصير — *معيد*

قسم التخطيط العمراني، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

aldeghei@ksu.edu.sa *kaltukhaifi@gmail.com* *aalbussiar@ksu.edu.sa*

قدم للنشر في ١/ ١٢/ ١٤٤١هـ ؛ وقبل للنشر في ٨/ ٦/ ١٤٤٢هـ

ملخص البحث. تطورت مدينة الرياض عمرانياً بوتيرة متسارعة، وصاحب ذلك التطور زيادة في عدد السكان وتطور للقطاع التجاري بكافة أشكاله، وتنوع في المنتجات التجارية. وهو ما ساهم في ظهور بعض الأنشطة المصاحبة لهذا التطور وبروزها بشكل واضح، جعل مدينة الرياض تعاني من تجار السلع المغشوشة وظهور ظاهرة الغش التجاري في مواقع مختلفة ومتنوعة في مدينة الرياض. حددت وزارة التجارة عدداً من المناطق التي يوجد بها حالات غش تجاري عالية، وكثفت حملات الرقابة التجارية عليها، وهو ما جعل ممارسي الغش التجاري يتوجهون إلى مناطق جديدة يمكن لهم من خلالها الابتعاد عن مناطق الشبهات؛ نظراً لكثافة الرقابة التجارية على تلك المناطق، ولإمكانية ممارسة تلك الممارسات بعيداً عن أعين المراقبين وفرق الرقابة التجارية. تسعى هذه الدراسة للتعرف إلى كيفية انتشار حالات الغش التجاري في مدينة الرياض خلال الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩. وتوصلت إلى أن أكثر المناطق التي يوجد بها حالات غش تجارية تقع في شمال ووسط مدينة الرياض بحسب النتائج للعام الأخير، وتضاعف عدد حالات الغش التجاري في شمال مدينة الرياض مقارنةً بالسنوات الثلاث التي تمت دراستها. كما لوحظ توجه ممارسي الغش التجاري إلى المناطق الجديدة كمحاولة للابتعاد عن المواقع المشبوهة، وهو ما يتوجب على المعنيين ومسؤولي الرقابة التجارية تكثيف حملاتهم في تلك المناطق.

الكلمات المفتاحية: الغش التجاري، مخالفات، مواقع، مناطق جغرافية، بيانات، نظم المعلومات الجغرافية.

١. المقدمة

تعد مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، ثالث أعلى مدينة عربية من حيث عدد السكان بحوالي سبعة ملايين ونص المليون ساكن. تطورت مدينة الرياض عمرانياً بشكل متسارع وكبير، وصاحبه نمو في أعداد السكان، ونمو في توفر الفرص الوظيفية، وارتفاع في معدلات التوظيف في القطاعات الحكومية والخاصة (المرصد الحضري لمدينة الرياض، ٢٠١٧).

وساهم ذلك في تطوير القطاع الاقتصادي، والتجاري الذي تشهده المملكة والارتفاع الملحوظ في العديد من الأنشطة التجارية، حيث بلغ عدد المصانع المسجلة في وزارة التجارة ٣٩٠٤ مصنع، وعدد ٢٤٧٠ مصنعاً مسجلاً لدى وزارة الطاقة ووزارة الصناعة والثروة المعدنية. وتصدرت مدينة الرياض قائمة أكثر المناطق في إصدار السجلات التجارية لنشاط الإلكترونيات خلال العام ٢٠١٨ بواقع (٣,٠٧٢) سجلاً، وتصدرت في إصدار السجلات التجارية لنشاط الأثاث خلال العام ٢٠١٨ بواقع (٧٥٤) سجلاً، وتصدرت في إصدار السجلات التجارية لنشاط ورش السيارات خلال العام ٢٠١٨ بواقع (٧٢١) سجلاً. كما شهدت نمواً كبيراً في مختلف أنواع السجلات التجارية بواقع ٢٣٪ خلال عام ٢٠١٨. ويتزامن ذلك مع الإصلاحات والتحسينات الكبيرة التي قامت بها وزارة التجارة في قطاع الأعمال وحماية المستهلك، وتسهيل إجراءات ممارسة النشاط التجاري بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة (وزارة التجارة، ٢٠١٩).

مع هذا التطور التجاري المتوالي ظهر العديد من الأعمال المصاحبة التي تستغل مثل هذه الظروف وتساعد على ظهور ظاهرة الغش التجاري، والتي كانت موجودة قديماً ولكن بنسب بسيطة وكان من السهل السيطرة عليها. ولكن في الآونة الأخيرة بدأت بالانتشار والتوسع في أرجاء المدينة كافة، وهو ما جعل الجهات المعنية بحماية المستهلك، والرقابة التجارية، تأخذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا النوع من المخالفات التجارية، وحماية المستهلك وحفظ حقوقه بالدرجة الأولى. وتعد ظاهرة الغش التجاري حالة يتكرر حدوثها في جميع الدول وعبر الأزمان، وقد ذهب الإسلام إلى تحريم جميع أنواع السرقات والغش وعاقب عليها، وفي عصرنا الحديث سعت الحكومة السعودية وفقاً لتشريعات الدين الإسلامي لسنِّ ما يحمي المستهلك في قوانين وضعتها وزارة التجارة (الحوشاني، ٢٠٠٦).

فقد اعتنت حكومة المملكة بموضوع مكافحة الغش التجاري، حيث وضعت وزارة التجارة نظاماً لمكافحة الغش التجاري، ويتضمن النظام تعريف المقصود بالسلعة المغشوشة والفاسدة، وجهة ضبط المخالفة والتحقيق فيها، وتحديد العقوبات المترتبة عليها، وجهة تطبيق العقوبات والتظلم منها، وغيرها من الإجراءات والمعلومات التي وضعت للحد من هذه الجريمة ومكافحتها، وهو ما يساعد على توفير أكبر قدر

ممكن من الثقة والاستقرار في بيئة السوق التجاري السعودي، لتحقيق مبدأ المصداقية وحماية المستهلك. الغش التجاري له أضرار سلبية فهو يعتبر مرضاً يضر بصحة الاقتصاد، وضحيته بلا شك هو المستهلك؛ لذلك حذرت وزارة التجارة من بيع أو تسويق السلع والبضائع المغشوشة أو المقلدة عبر المحلات التجارية، ومواقع التواصل الاجتماعي. حيث يعد ذلك مخالفة لنظام مكافحة الغش التجاري ونظام العلامات التجارية، ويترتب عليها عقوبات تصل إلى السجن ثلاث سنوات، وغرامات مالية تصل إلى مليون ريال (واس، ٢٠١٧). وعلى صعيد الأدوار التي تقوم بها وزارة التجارة فقد عملت في محاولتها لمحاربة ظاهرة الغش التجاري في مدينة الرياض، على خطة تعمل على تقسيم مدينة الرياض إلى عدد من المستويات؛ حيث يمثل وسط مدينة الرياض (المنطقة الأولى)، وشمال مدينة الرياض (المنطقة الثانية)، وشرق مدينة الرياض (المنطقة الثالثة)، وغرب مدينة الرياض (المنطقة الرابعة)، ويأتي جنوب مدينة الرياض في (المنطقة الخامسة)؛ لتسهيل تحديد المناطق وكيفية مراقبتها من خلال الفرق الرقابية الأمنية عن طريق الإدارة العامة للرقابة التجارية وتحديد المستويات الأشد في حالات الغش التجاري (وزارة التجارة، ٢٠٢٠).

٢. مشكلة الدراسة

تطورت مدينة الرياض عمرانياً بشكل متسارع وكبير، وصاحب ذلك التطور ازدياد في عدد السكان، الذي أدى إلى تطور القطاع التجاري، وزيادة الطلب على بعض المنتجات والسلع التجارية والاستهلاكية، وهو ما جعل مدينة الرياض تعاني من حالات الغش التجاري، وتركزت تلك الحالات في الماضي على وسط مدينة الرياض، وبقية مناطقها القديمة. نظراً لقدمها وهجرة ساكنيها للبيوت والمحلات التجارية، التي انتقلت وبشكل تدريجي إلى مناطق أخرى في المدينة. ولوحظ في السنوات الماضية انتقال حالات الغش التجاري إلى مناطق مختلفة في مدينة الرياض، حيث توجه الكثير من ممارسي الغش التجاري إليها، نظراً لكثافة الرقابة التجارية عليهم في وسط مدينة الرياض، وللابتعاد عن الشبهات، وإمكانية ممارسة تلك الأنشطة بعيداً عن أعين المراقبين وفرق الرقابة التجارية. يركز البحث على دراسة كيفية انتشار حالات الغش التجاري في مدينة الرياض خلال السنوات الثلاث الماضية (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

٣. أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في التعرف على المناطق التي انتشرت فيها حالات الغش التجاري بالمدينة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لإمكانية توجيه الجهات المعنية من تكثيف حملاتها الرقابية على تلك المناطق، ومحاربة تلك الحالات للتقليل من انتشارها في المستقبل.

٤. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة وتحليل نمط انتشار مصادر الغش التجاري في المدينة، والاتجاه الجغرافي، والمكاني لها الذي يتجه إليه تجار الغش التجاري، والتنبؤ بأكثر المناطق انتشاراً وفق التوزيع المناطقي لوزارة التجارة في أحياء مدينة الرياض. تعتمد هذه الدراسة على تحليل أعداد هذه القضايا وحجمها في أعوام زمنية متفاوتة لمواقع الغش التجاري باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. كما يسعى البحث لتحقيق الأهداف الثانوية التالية:

- التعرف على حجم التباين والتفاوت لأعداد مخالفات الغش التجاري في كل منطقة من مناطق مدينة الرياض الخمس بحسب التقسيم المناطقي لوزارة التجارة خلال فترات زمنية مختلفة في الأعوام ٢٠١٧، و٢٠١٨، و٢٠١٩.
- التعرف على نطاق تأثير مواقع حالات الغش التجاري في مدينة الرياض بحسب تقسيم وزارة التجارة على المناطق المحيطة بها، وإظهار التداخل بينها ووضع معايير مساحية (مسافات) لذلك.
- التعرف على المناطق الأكثر في مخالفات الغش التجاري في السنة الأخيرة (٢٠١٩) من خلال الإحصائيات النهائية لها، لعمل نطاق يمكن لإدارة الرقابة التجارية تكثيف حملاتها الأمنية لتلك المناطق وتغطيتها بالشكل الذي يقلل من حدوث مخالفات الغش التجاري.

٥. أسئلة البحث

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما مواقع مخالفات الغش التجاري على خريطة مدينة الرياض، وما حجم التباين والتفاوت بين أعدادها في كل منطقة من مناطق مدينة الرياض؟

٢. ما المناطق الأكثر في مخالفات الغش التجاري، وما نطاق تأثيرها طبقاً لإحصائيات السنة الأخيرة (٢٠١٩)؟

٦. المنهج البحثي

استندت هذه الورقة البحثية إلى المنهج التطبيقي الوصفي، الذي يهدف إلى دراسة انتشار مواقع الغش التجاري في مدينة الرياض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وتمت الاستعانة بالإحصاءات والبيانات من الجهات المعنية بالغش التجاري، مع تطبيق مجموعة من العمليات الإجرائية والتحليلية لتوضيحها جغرافياً وللاستفادة منها في محاربة ظاهرة الغش التجاري.

٧. الغش التجاري ومنتجاته

٧, ١ مفهوم الغش التجاري

إن ظاهرة الغش التجاري والتقليد من

أهم التحديات التي تواجهها الدول لاختلاف طرق وأساليب الغش واستغلال ضعف الوعي الاستهلاكي من قبل المستهلك الذي يرضى بالصناعات المقلدة والرخيصة متدنية السعر. إن الحرص مطلوب من جميع الجهات المعنية الحكومية والخاصة ودوائر الجمارك، والذي يمثل خط الدفاع الأول للتصدي للسلع المقلدة ومراقبة نشاط المقلدين وتوعية المستهلك وتثقيفه بالأخطار الناجمة عن استعمال البضائع المقلدة، من خلال إصدار القوانين واستخدام وسائل الإعلام المختلفة لمحاربة هذا الوباء. إن زعزعة الثقة في العلامة التجارية لدى المستهلك تؤدي إلى تدني القوة الشرائية للمنتج ومن ثم التأثير السلبي بهدر الاقتصاد.

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي عرفت ماهية الغش التجاري، وكيفية حدوثه، حيث عرفت وزارة التجارية في المملكة العربية السعودية الغش التجاري بأنه (وزارة التجارة، ٢٠٢٠):

- كل منتج دخل عليه تغيير أو عبث به بصورة ما، مما أفقده شيئًا من قيمته المادية أو المعنوية، سواء كان ذلك بالإضافة أو بالإنقاص أو بالتصنيع أو بغير ذلك، في ذاته أو طبيعته أو جنسه أو نوعه أو شكله أو عناصره أو صفاته أو متطلباته أو خصائصه أو مصدره أو قدره، سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار.
- كل منتج غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة. والمواصفات القياسية المعتمدة: هي المواصفات الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، أو الصادرة من جهات أخرى محلية أو دولية وتعتمدها الهيئة المذكورة.
- المنتج الفاسد: كل منتج لم يعد صالحًا للاستغلال أو الاستعمال أو الاستهلاك وفق ما تبينه اللائحة.

وبيَّن (الصقير، ٢٠٠١) أن الغش التجاري هو إخفاء حقيقة البضاعة بتغييرها تغييراً مادياً حتى تصبح شيئاً آخر وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي بعد التغيير. وذكر (سمارة، ٢٠١٥) أن مفاهيم الغش التجاري تتعدد وتختلف من حيث مجالات استعمالها وتداولها، ولكنها تستقر في مجملها من حيث الممارسة والوسيلة والغاية في كونها فعلاً مذموماً يتخذ من المكر والخديعة والتحايل والتزوير للحصول على حاجات وتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة وبدون وجه حق، تتمثل في انتزاع حق الآخر وما يمتلكه، أو من خلال التغيير في واقع البضاعة وتوصيفها بغرض الزيادة في الربح واستغلال المستفيدين.

٢,٧ منتجات الغش التجاري

يوضح الجدول رقم (١) منتجات الغش التجاري بحسب تصنيف وزارة التجارة (وزارة التجارة، ٢٠٢٠) حيث إن المنتج المغشوش هو كل منتج دخل عليه تغير أو عبث في صفته الرئيسية،

جدول رقم (١). يوضح منتجات الغش التجاري

المنتج المغشوش	
كل منتج مغشوش دخل علية تغير اوعبث	كل منتج غير مطابق للمواصفات القاسية المعتمدة
المنتج الفاسد وغير صالح للاستعمال او الاستهلاك الادمي او الحيواني	المنتهية فترة صلاحيتة المدونة علية
اذا ظهر علية مظاهر الفساد او التلف	اذا تغيرت خواصه الطبيعية او مكوناتة من حيث الشكل، اللون، الطعم، او الرائحة.
اذا احتوى المنتج على الديدان او اليرقات او الحشرات	ظهر نتيجة فحص المنتج بعدم الصلاحية.

الخداع			
يمكن الخداع في المنتج بوصفه او عرضه او تسويقه معلومات كاذبة او خادعة او مضللة بما يخالف حقيقته			
مصدر المنتج	كميته	وزنة	كيلة
مقياسة	حجمة	طاقتة	عيارة

المصدر: (وزارة التجارة، ٢٠٢٠)

أو لم يطابق المواصفات المعتمدة لدى الجهات المعنية، أو المنتجات الفاسدة، ومنتهية الصلاحية، أو فسدت نتيجة سوء التخزين، والاختلاف في الخواص الطبيعية لها، وظهور بعض الحشرات عليها، أو خلاف نتيجة الفحوصات المخبرية، وكذلك الخداع، ويكون الخداع في المنتج في وصفه، وعرضه، وتسويقه بمعلومات كاذبة أو خاطئة مضللة للمستهلك بما يخالف الحقيقة التي عليها المنتج التجاري.

٧,٣ مسببات الغش التجاري

هناك العديد من مسببات جرائم الغش التجارية، ويمكن استخلاصها في التالي (كمال الدين، ٢٠٠٩):

- ضعف الرقابة على السلع التجارية وتشترك بها الجهات والهيئات المسؤولة عن البضائع التجارية سواء كانت مستوردة من الخارج أو مصنعة محلياً، كالجمارك، والموانئ، والجهات المسؤولة عن المواصفات والمقاييس المحلية والدولية وتطبيقها. أما بالنسبة لمرحلة التشغيل فينتقل هذا العبء الرقابي على الجهات الرقابية التشغيلية ميدانياً داخل المحلات والمعارض التجارية.
- ضعف العقوبات التي تفرض على المخالفين للأنظمة والقوانين التجارية، وهو ما يسبب ظاهرة العودة للخطأ المرتكب في السابق.
- ضعف الجانب التقني والمخبري للكشف عن السلع المغشوشة والرديئة، التي تعد من أهم الوسائل للكشف عن المواد التي استخدمت في صنع المنتجات التي تم القبض عليها.

- وجود مغريات ربحية للممارسين ومكاسب لممارسي الغش التجاري.
- غياب الحملات التفتيشية الدورية والمكثفة على المناطق والأسواق التي تكثر فيها حالات الغش التجاري.
- غياب التخصصية والاحترافية للكشف عن السلع المغشوشة.
- مدة الإجراءات الطويلة المتبعة في القضايا التجارية للسلع المغشوشة، والغش التجاري بشكل عام.
- توفر الأماكن والأحياء المهجورة في المدينة كملاذ مرغوب من قبل ممارسي الغش التجاري.

٤ ,٧ تجارب دول العالم والغش التجاري

إن الآثار السلبية للغش التجاري وتقليد السلع كبيرة على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الإساءة إلى المنتج والشركات صاحبة العلامة التجارية لأنه وبسبب التقليد تتردد تلك الشركات في الاستثمار بالبلد الذي ينتشر فيه الغش وتقليد السلع. فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بلغ حجم الغش التجاري فيها ٣٦٪ من حجم التداول السلعي الداخلي على مدى عشر سنوات، وقد تم خفض هذه النسبة إلى ٢٦٪ أي إلى ٢٦٠ مليار دولار. كما أن الغش مصدر انتشار الأوبئة الاجتماعية الناتجة عن ممارسات غير أخلاقية في المعاملات التجارية والمهن الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والخدماتية، وتسهم في تخلف المجتمع عن مواكبة الحضارة والتقدم وتفشي قلة الثقة والمصداقية بين أفراد المجتمع (الصقير، ٢٠٠١). في المملكة العربية السعودية بلغ حجم خسائر الغش التجاري ١١ مليار دولار (٤١ مليار ريال) حسب إحصائية وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥).

وقد اهتمت دولة الإمارات مثلاً منذ فترة طويلة في محاربة الغش التجاري بأشكاله، وقطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال سواء كانت في المصانع أو في السلع أو في المنتجات الفكرية وحقوق الملكية، فأعدت اللوائح والأنظمة التي تنظم دخول السلع ثم فحصها ومراقبتها بعد دخولها الأسواق؛ لتضبط المتلاعبين بها وتقديمهم للقضاء من خلال قانون يعاقب بالسجن سنتين والغرامة إلى عشرة آلاف درهم ما عدا الغش الذي يتسبب في أضرار جسيمة يوصل إلى السجن ٣ سنوات والغرامة إلى عشرين ألف درهم (سمارة، ٢٠١٥).

على المستوى العربي بلغت الخسائر من جراء الغش والتقليد ١١٠ مليارات دولار ، وعلى المستوى العالمي بلغت ٨٩٠ مليار دولار، وتصدرت القائمة قطع غيار السيارات، علماً بأن الشركات تتصدى جدياً لهذا السوق من خلال إدارة خاصة لمراقبة الأسواق كما هو في شركات صناعة السيارات مثل جنرال موتورز وفورد وبي إم دبليو. إن بعض البلدان العربية نجحت فعلاً

في قطع أشواط في مجال الحماية ومكافحة الغش بعد أن أسست وحدات خاصة بالملكية الفكرية والصناعية والتجارية. أما السوق الصينية وحدها فتحظى بسوق واسعة للسلع المقلدة والمزيفة تتراوح ما بين ٢٦ و ٣٠ مليار دولار. ألمانيا أحد أكبر اقتصادات أوروبا من أكثر الدول التي تعاني أيضاً خسائر جراء قرصنة المنتجات إلى درجة باتت تشكل خطراً على اقتصادها. وفي سويسرا بلغت مشكلة تقليد الساعات وهو المنتج الأكبر في هذا البلد نحو ٨٧٢٩١ مليار فرنك فرنسي أي ما يعادل ٠٤ مليون ساعة (المالكي ، ٥١٠٢)

٨. إحصاءات الغش التجاري في مدينة الرياض

يبين الجدول (٢) إحصاءات حالات الغش التجاري لمدينة الرياض لعام ٢٠١٧، ويوضح مناطق مدينة الرياض بحسب تصنيف وزارة التجارة، حيث يظهر في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)، بنسبة مخالفات ٥٢٪ من مخالفات ذلك العام وتعد أعلى نسبة، ويليها المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)، والمنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض) بنسبة ١٤٪ من مخالفات الغش التجاري. وتأتي المنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض) بنسبة ١٣٪، وأخيراً المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض) بنسبة ٧٪ من مخالفات الغش التجاري. ونلاحظ من خلال إحصاءات عام ٢٠١٧، أن حالات الغش التجاري ارتكزت وبشكل واضح في المنطقة الأولى لمدينة الرياض، وجاءت المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)

جدول رقم (٢). يوضح إحصاءات الغش التجاري لعام ٢٠١٧.

إحصاءات عام 2017		
المناطق	**عدد المخالفات**	**نسب المخالفات**
المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)	7914140	٪52
المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)	1065365	٪7
المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)	2130730	٪14
المنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض)	2130730	٪14
المنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض)	1978535	٪13

المصدر: (وزارة التجارة، ٢٠٢٠)

كأقل حالات غش تجاري في ذلك العام. بمقارنة الإحصاءات فإنه لم يكن هناك توجه كبير لشمال مدينة الرياض، حيث توجد الحالات بكثرة في المنطقة المركزية للمدينة، نظراً لقدمها وكثرت الممارسات التجارية البسيطة والمتوسطة وتزايد أعداد العمالة الوافدة فيها، وهو الأمر الذي سهل من عمل ممارسي الغش التجاري.

يبين الجدول (٣) إحصاءات حالات الغش التجاري لمدينة الرياض لعام ٢٠١٨، ويوضح مناطق مدينة الرياض بحسب تصنيف وزارة التجارة، حيث يظهر في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)، بنسبة مخالفات ٤٩٪ من مخالفات

جدول رقم (٣). يوضح إحصاءات الغش التجاري لعام ٢٠١٨.

إحصاءات عام 2018		
المناطق	عدد المخالفات	نسب المخالفات
المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)	8119027	٪49
المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)	2319722	٪14
المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)	2154027	٪13
المنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض)	2154027	٪13
المنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض)	1822638	٪11

المصدر: (وزارة التجارة، ٢٠٢٠)

جدول رقم (٤). يوضح إحصاءات الغش التجاري لعام ٢٠١٩.

إحصاءات عام 2019		
المناطق	عدد المخالفات	نسب المخالفات
المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)	9902562	٪46
المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)	4520734	٪21
المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)	2798550	٪13
المنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض)	2368003	٪11
المنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض)	1937457	٪9

المصدر: (وزارة التجارة، ٢٠٢٠)

ذلك العام وتعد أعلى نسبة، ويليها المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، بنسبة ١٤٪، وتأتي المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)، والمنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض) بنسبة ١٣٪ من مخالفات الغش التجاري. وتأتي أخيراً المنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض) بنسبة ١١٪ من المخالفات في ذلك العام. ونلاحظ في عام ٢٠١٨، أن حالات الغش التجاري ارتفعت إلى الضعف في المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، وهناك انخفاض في عدد الحالات في باقي مناطق مدينة الرياض، مع بقاء المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) كأعلى منطقة تم تسجيل حالات غش تجارية فيها. ويمكن من خلال الجدول التعرف إلى أن الحالات بدت بالتوجه إلى مناطق جديدة للابتعاد عن الشبهات وإمكانية ممارسة الغش التجاري في مواقع بعيدة كل البعد عن الشبهات خصوصاً في الجزء الشمالي من المدينة.

يبين الجدول (٤) إحصاءات حالات الغش التجاري لمدينة الرياض لعام ٢٠١٩، ويوضح مناطق مدينة الرياض بحسب تصنيف وزارة التجارة، حيث يظهر في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)، بنسبة مخالفات ٤٦٪ من مخالفات ذلك العام وتعد أعلى نسبة، ويليها المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، بنسبة ٢١٪، وتأتي المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)، بنسبة

١٣٪، والمنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض) بنسبة ١١٪ من مخالفات الغش التجاري. وتأتي أخيراً المنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض) بنسبة ٩٪ من المخالفات في ذلك العام. نلاحظ ازدياد حالات الغش التجاري في المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض) إلى ضعفَي ما كانت عليه في عام ٢٠١٧، وانخفاضاً ملحوظاً في باقي مناطق مدينة الرياض وبقاء المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) كأعلى منطقة تم تسجيل حالات غش تجارية فيها، وهو ما يعطي دلالة على أن هناك محاربة من الحملات الأمنية على المناطق الأكثر انتشاراً للحالات، وهو ما جعل ممارسي الغش التجاري يتوجهون إلى شمال مدينة الرياض سعياً وراء إخفاء الشبهات، والابتعاد عن المناطق التي يوجد بها موظفو الرقابة التجارية، وممارسة عمليات الغش التجاري في مناطق، وأماكن، وأحياء جديدة بعيدة عن أنظار المعنيين والجهات المعنية.

٩. تطبيق البيانات وربطها بنظم المعلومات الجغرافية وتحليلها

منذ عام ١٩٦٣، عندما قدم Tomlinson نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، أصبح الأداة المساعدة على اتخاذ القرار الأكثر استخداماً لحل المشاكل والقضايا المكانية المعقدة في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك التخطيط العمراني والبيئي وإدارة الموارد والتسويق التجاري وغيرها (Chen, 2007). تقنيات نظم المعلومات الجغرافية تساعد الباحثين بشكل كبير على تحديد المخالفات ضمن مواقع جغرافية محددة، فقد أثبتت نظم المعلومات الجغرافية فائدتها في تحديد مواقع المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع داخل تجمعات معينة (Whitman et. al, 2004). يعد نظم المعلومات الجغرافية أداة قوية تساعد على معالجة وتقييم عدد كبير من البيانات المكانية المتعلقة بالجوانب التخطيطية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية والأخلاقية وغيرها، حيث تسمح هذه التقنية بتكامل وتحليل البيانات الجغرافية الخاصة بهذه الجوانب. يتم ذلك من خلال معرفة إحداثيات ومحيط المنطقة والبيانات المجدولة وتحديد المواقع على هيئة طبقات في البرنامج للخروج بالمكون المرئي للخريطة التي توضح مواقع المخالفات. لذلك، أصبح في الآونة الأخيرة يحظى باهتمام كبير في تقييم وتحليل المواقع على مستوى المدن وتحديد أماكن المخالفات أو الاستعمالات غير النظامية(Golledge, 2002; Howarth & Sinton, 2011) . فنظم المعلومات الجغرافية لا تستخدم فقط لتخزين قواعد البيانات المكانية، وإنما أيضاً توفر مجالاً لتحليل وتمثيل البيانات بشكل مرئي وسريع. تعتبر نظم المعلومات الجغرافية أداة حديثة بيد المخطط العمراني يمكن له استخدامها عند البحث في أي من المجالات التي تخص المدينة، ولأهمية هذه الأداة التي تتوافق مراحلها مع مراحل علم التخطيط العمراني من حيث جمع المعلومات ومن ثم تحليلها وإيجاد الحلول

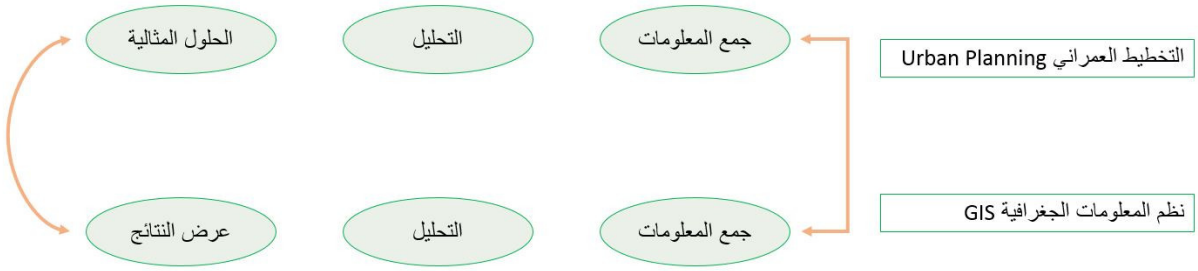

الشكل رقم (١). التوافق بين التخطيط العمراني ونظم المعلومات الجغرافية (المصدر: الباحثون)

المختلفة لها كما هو موضح في الشكل (١).

وبمميزات نظم المعلومات الجغرافية نجد أن هناك توافقاً لأن تكون هذه الأداة من أهم أدوات المخطط العمراني في المدينة، ومن خلالها يمكن حل القضايا فيها، وطرح الحلول المختلفة لتلك القضايا.

في هذه المرحلة سيتم العمل على ربط البيانات والمعلومات بنظم المعلومات الجغرافية مكانياً، وتوصيفها بالشكل الذي يمكن العمل عليها وتحليلها، والوصول من خلالها إلى النتائج التي يسعى لتحقيقها البحث. وبما أن حالات الغش التجاري في مناطق مدينة الرياض بالملايين بحسب إحصاءات وزارة التجارة للأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ مقسمة على المنطقة (وسط مدينة الرياض)، والمنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)،

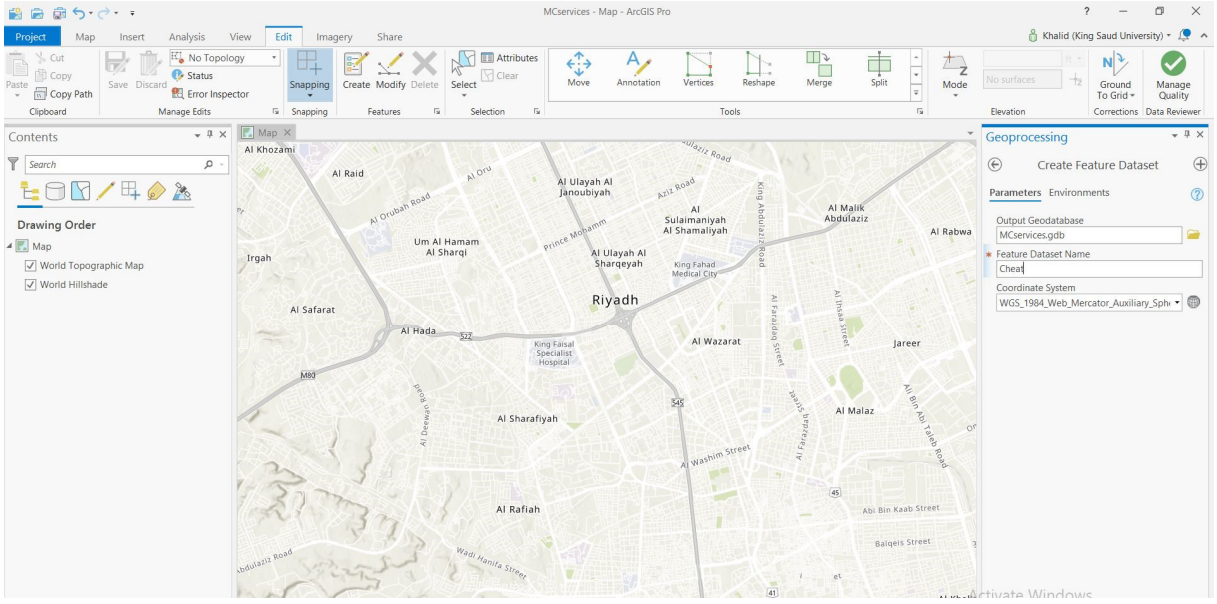

الشكل رقم (٢). إنشاء Feature Dataset لمجموعة البيانات التي سيتم ربطها بمدينة الرياض.

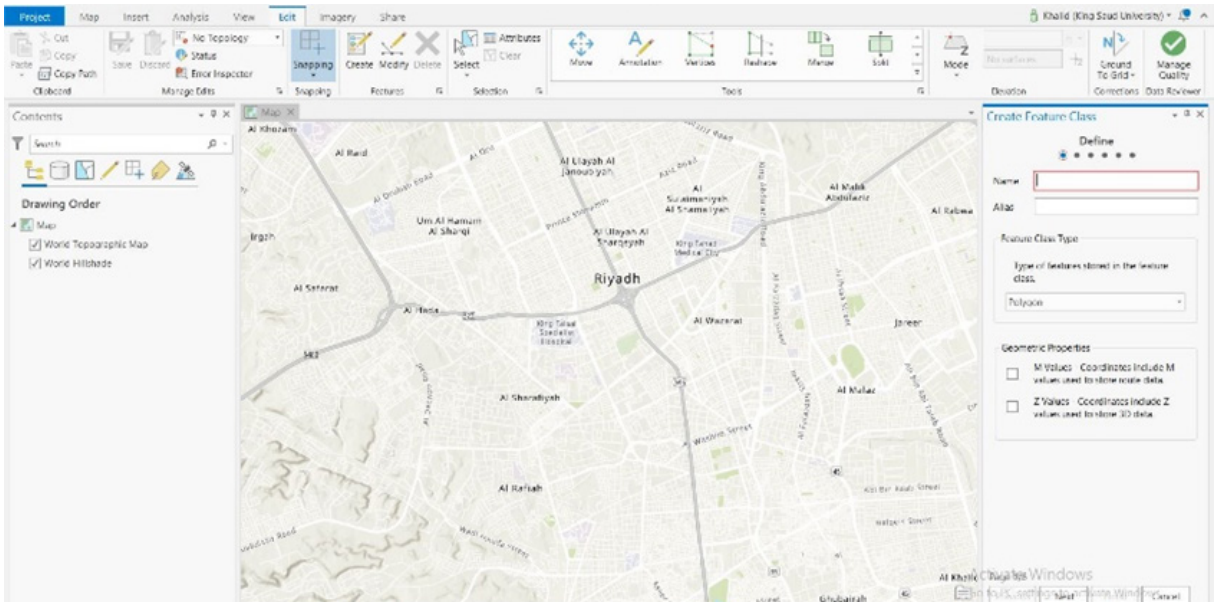

الشكل رقم (٣).عملية إنشاء Feature Class وتحديد الاسم الرئيس والمستعار، وإدراج بيانات الربط، وتحديد توصيفها وخصائصها من خلال نوافذ الإنشاء.

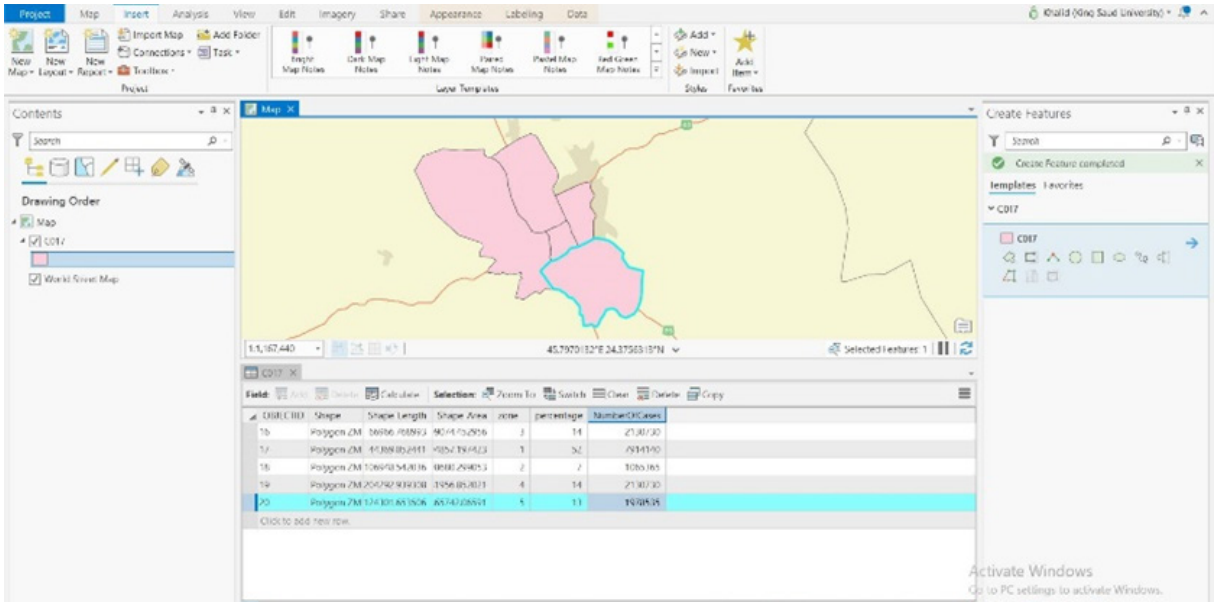

الشكل رقم (٤).يوضح عملية إنشاء ورسم الحدود المكانية للبيانات المدرجة لحالات الغش التجاري لعام ٢٠١٧، وربطها مكانياً، بواقع التوصيف لها مسبقاً، من خلال Attributes Table وإدراج وربط البيانات الوصفية للحالات.

والمنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)، والمنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض)، والمنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض)، ولتسهيل عملية التوصيف المكاني لها وعمل الإجراءات التحليلية للبيانات والمعلومات؛ تم العمل على تمثيل تلك الحالات على شكل نقطي واختيار التمثيل على

شكل نقاط ووضع القيم والتوصيف للتمثيل النقطي من خلال الجداول الوصفية لكل سنوات الدراسة (الأشكال رقم ٢، ٣، ٤). قيم ذلك التمثيل النقطي لعام ٢٠١٧ تتراوح ما بين ٢٥ ألف حالة و٢٠٠ ألف حالة غش تجاري في جميع مناطق مدينة الرياض، وفي عام ٢٠١٨، تراوحت ما بين ٢٥ ألف حالة و٢٥٠ ألف حالة غش تجاري تشمل جميع مناطق مدينة الرياض. أما بالنسبة لعام ٢٠١٩، فقد تراوحت حالات الغش التجاري في مناطق مدينة الرياض كافة ما بين ٢٥ ألف حالة و٥٠٠ ألف حالة.

١٠. تطبيق أدوات التحليل المكانية على البيانات والمعلومات التي تم ربطها بالبرنامج

في هذه المرحلة تم تطبيق أدوات التحليل المكانية على البيانات والمعلومات بناءً على المصادر الموثوقة المعنية بحالات الغش التجاري، والعمل على استخراج النتائج من خلال ما تم وضعه في أهداف هذه الورقة البحثية. تم تمثيل جميع حالات الغش التجاري على شكل نقاط شكل رقم (٥) لإمكانية إيجاد حجم التفاوت والتباين بين السنوات التي سيتم دراستها، وربطها مكانياً، بمواقع كل منطقة، وكذلك تم تقسيمها بشكل يتناسب مع النسب والإحصائيات السنوية ومناطقها.

أولاً: تطبيق أداة Optimized Hot Spot Analysis على مناطق مدينة الرياض بحسب تقسيم وزارة التجارة للأعوام ٢٠١٧، و٢٠١٨، و٢٠١٩، للتعرف إلى حجم التباين والتفاوت لأعداد حالات ومواقع الغش التجاري في مدينة الرياض. تحدد هذه الأداة مجموعات مكانية ذات دلالة إحصائية من القيم العالية والقيم المنخفضة،

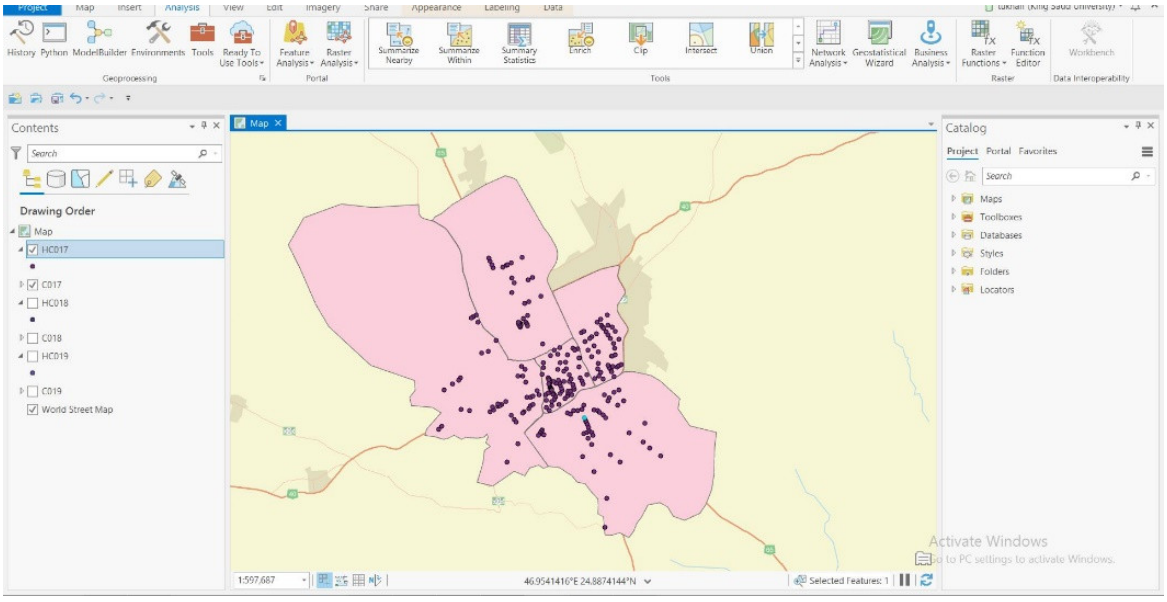

الشكل رقم (٥).يوضح تمثيل حالات الغش التجاري النقطي، للمناطق الخمس لمدينة الرياض

وتجمع البيانات تلقائياً مع تحديد مقياس مناسب للتحليل وتصحيح الاختبارات المتعددة ومن ثم الحصول على نتائج تحليل النقاط الفعالة (Meyera & Früh-Müller, 2020).

- **تطبيق أداة Optimized Hot Spot Analysis على حالات الغش التجاري بمدينة الرياض لعام ٢٠١٧.**

يوضح الشكل (٦) أن حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٧ متمركزة وبشكل واضح في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)، كأعلى منطقة من مناطق مدينة الرياض، وبحسب التوزيع النقطي تعد الحالات الموجودة في هذه المنطقة مرتفعة حيث إنها تتراوح ما بين ١٦٠ ألف حالة و٢٠٠ ألف حالة. توجد أيضاً حالات مرتفعة في المنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض)، وتتراوح ما بين ١٦٠ ألف حالة و٢٠٠ ألف حالة لكل نقطة. أما بالنسبة إلى المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، والمنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)، والمنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض)، فتتراوح حالاتها بين ٢٥ ألف حالة و١٠٠ ألف حالة، أي أنها بين المتوسط والمنخفض. وعلى صعيد المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض) نلاحظ أنها شكلت نسبة بسيطة من مجمل حالات هذا العام ٧٪، أي أن الحالات الموجودة فيها حالات منخفضة جداً مقارنة بباقي مناطق مدينة الرياض. لقد كان التركيز من ممارسي الغش التجاري على المنطقة الأولى (وسط

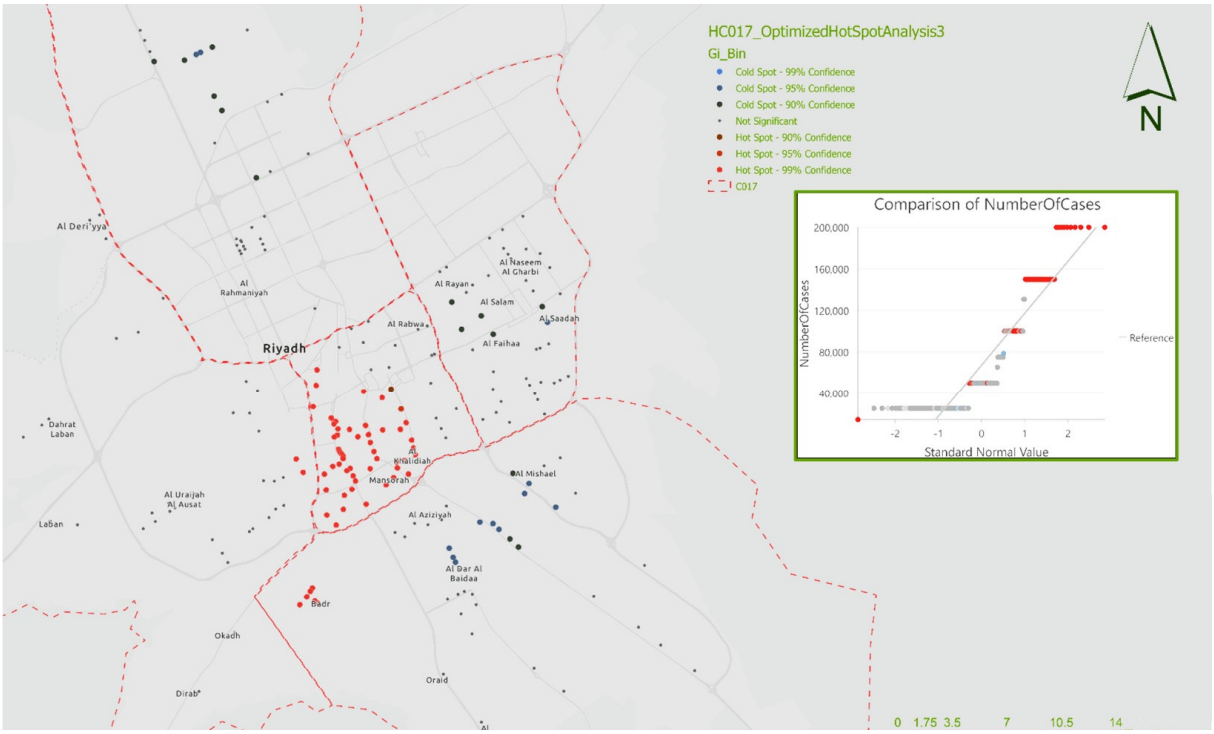

الشكل رقم (٦).تطبيق الأداة على حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٧.

مدينة الرياض) لممارسة العديد من أنواع الغش التجاري والمناطق الأخرى الذي تظهر فيها الحالات بشكل متوسط فيما تبقى من مناطق مدينة الرياض.

- **تطبيق أداة Optimized Hot Spot Analysis على حالات الغش التجاري بمدينة الرياض لعام ٢٠١٨.**

يوضح الشكل (٧) أن حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٨ ما زالت متمركزة وبشكل واضح في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) كأعلى منطقة من مناطق مدينة الرياض، وبحسب التوزيع النقطي تعد الحالات الموجودة في هذه المنطقة مرتفعة حيث إنها تتراوح ما بين ١٥٠ ألف حالة و٢٥٠ ألف حالة. كما بدأ ظهور بعض الحالات المرتفعة في المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض) وتتراوح ما بين ١٠٠ ألف حالة و٢٥٠ ألف حالة لكل نقطة، وارتفاع عدد حالات الغش التجاري إلى ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠١٧. أما بالنسبة إلى المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)، والمنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض)، والمنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض) فقد تراوحت حالاتها بين ٢٥ ألف حالة و٨٠ ألف حالة، أي أنها بين المتوسط والمنخفض. ونلاحظ أن حالات المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض) ارتفعت بشكل ملحوظ حيث بدأ ممارسو الغش التجاري بالتوجه إلى مناطق جديدة للابتعاد عن الشبهات وإمكانية

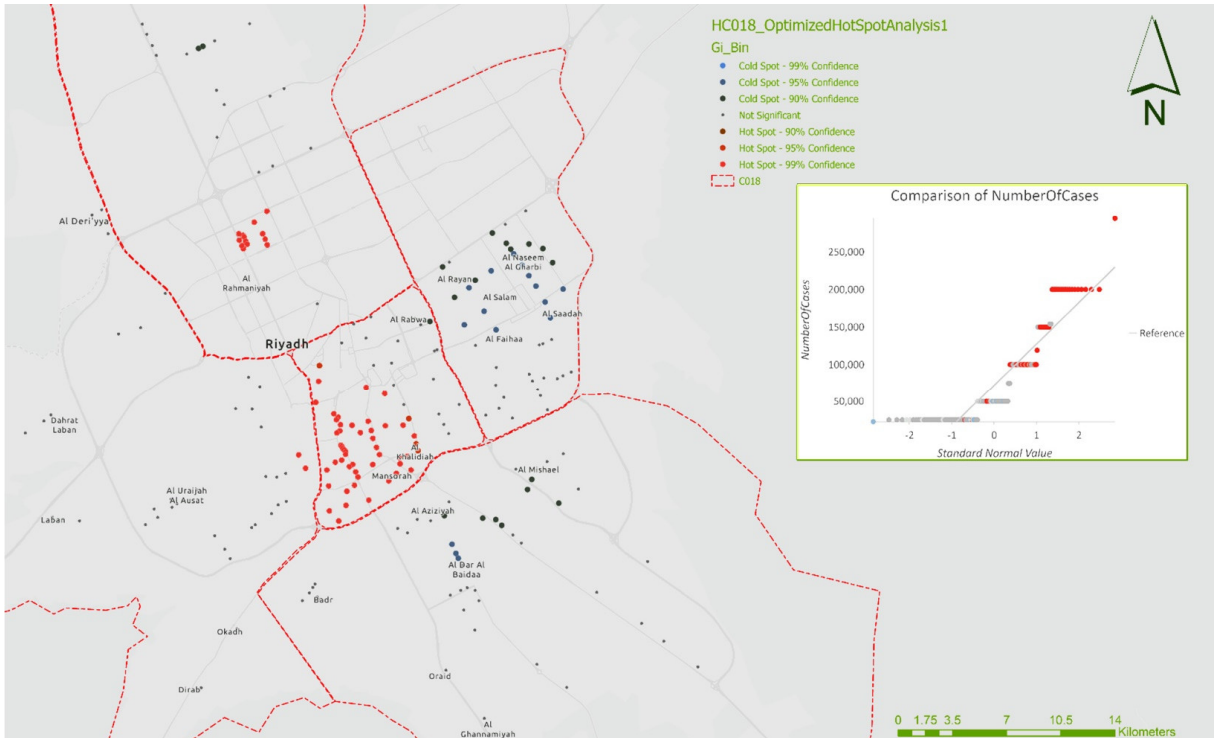

الشكل رقم (٧). يوضح تطبيق الأداة على حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٨.

ممارسة الغش التجاري في مواقع بعيدة على أطراف المدينة، وتعد الحالات الموجودة فيها حالات مرتفعة مقارنة بعام ٢٠١٧، وتمركزت حالات الغش التجاري في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) رغماً من انخفاضها عن عام ٢٠١٧.

- **تطبيق أداة Optimized Hot Spot Analysis على حالات الغش التجاري بمدينة الرياض لعام ٢٠١٩.**

يوضح الشكل (٨)، أن حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٩ في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) هي أعلى مناطق مدينة الرياض تسجيلاً لحالات الغش التجاري، وبحسب التوزيع النقطي تعد الحالات الموجودة في هذه المنطقة مرتفعة حيث إنها تتراوح ما بين ٢٠٠ ألف حالة و٥٠٠ ألف حالة. ونشهد ارتفاعاً ملحوظاً لحالات الغش التجاري في المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، حيث سجلت ارتفاعاً في عدد الحالات التي تتراوح ما بين ٢٠٠ ألف حالة و٥٠٠ ألف حالة لكل نقطة، ويظهر من خلال هذه القراءات أن عدد حالات الغش التجاري في شمال مدينة الرياض قد وصل إلى ضعفَي ما كانت عليه في عام ٢٠١٧. والمنطقة الرابعة (غرب مدينة الرياض)، والمنطقة الخامسة (جنوب مدينة الرياض)، تبين وجود بعض

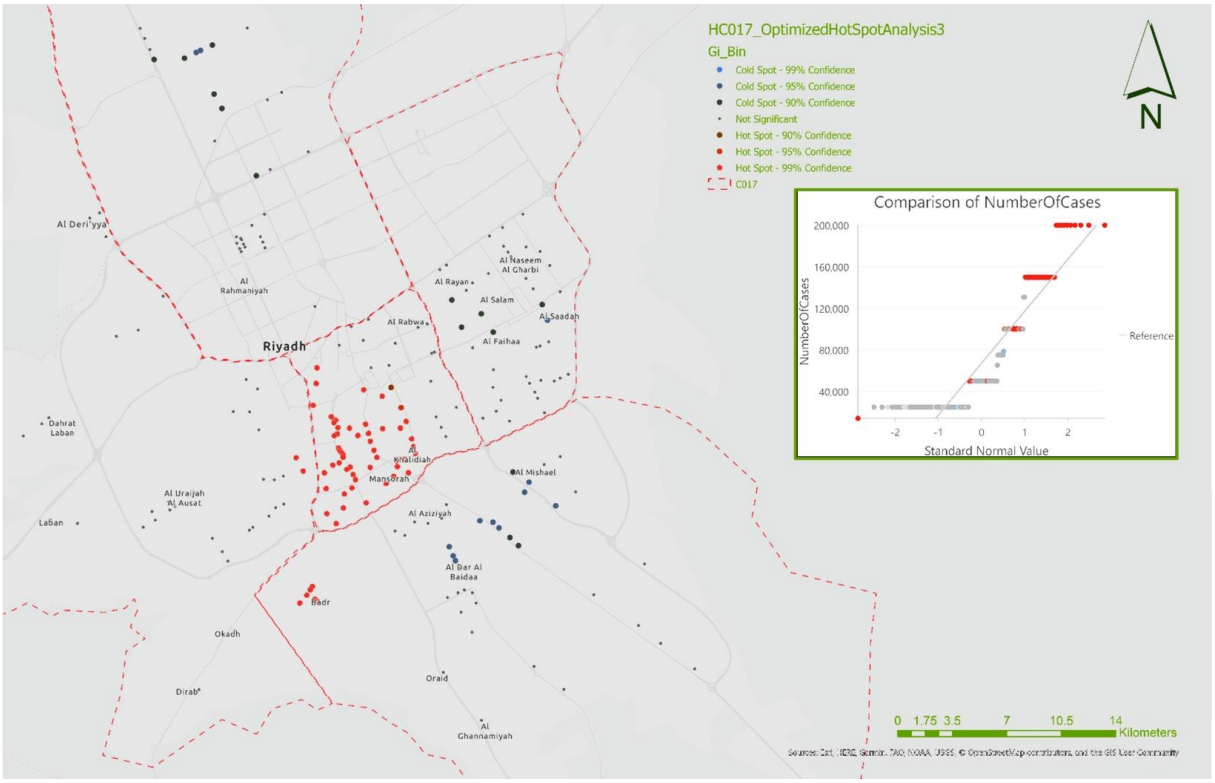

الشكل رقم (٨). يوضح تطبيق الأداة على حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٩.

الحالات المرتفعة فقد تراوحت حالاتها بين ١٥٠ ألف حالة وصولاً إلى ٢٠٠ ألف حالة، أما بالنسبة إلى المنطقة الثالثة (شرق مدينة الرياض)، فقد تراوحت حالات الغش التجاري فيها بين ٢٥ ألف حالة و٨٠ ألف حالة، ما بين حالات متوسطة ومنخفضة. ونلاحظ أن عدد حالات الغش التجاري انخفض بشكل عام في مستويات مدينة الرياض، وتسجيل عدد أقل من حالات الغش التجاري مقارنة بالسنوات الماضية، عدا المنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض) الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في الثلاث سنوات وبنسب متفاوتة، وهو ما يشير الى أن ممارسي الغش التجاري توجهوا إلى شمال مدينة الرياض بهدف الابتعاد عن المناطق التي يوجد بها موظفو الرقابة التجارية، وذلك بهدف ممارسة عمليات الغش التجاري في أحياء ومناطق بعيدة كل البعد عن الشبهات.

ثانياً: تطبيق أداة Multiple Ring Buffer على مناطق مدينة الرياض بحسب تقسيم وزارة التجارة لعام ٢٠١٩، للتعرف إلى نطاق تأثير مواقع حالات الغش التجاري على محيطها، وإظهار التداخل بين تلك المواقع ووضع المعايير المساحية لها. حيث يمكن بواسطة أداةMulti Ring Buffer Tool إنشاء العديد من النطاقات (الحلقات) على مسافات محددة، ويمكن أن تحتوي الحلقات المتعددة على حلقات متداخلة أو غير متداخلة والتي تحيط بالمعالم المطلوبة (Sypion-Dutkowska & Leitner 2017). تتنوع تلك المعايير المساحية إلى ثلاث مستويات، أثر مرتفع ونطاقه ٧٠٠ متر، وأثر متوسط ونطاقه ٥٠٠ متر، وأثر منخفض ونطاقه ٣٠٠ متر وذلك بناء على تحديد نطاق تأثير الحالات داخل الأحياء وفقاً لمعيار الرقابة التجارية بوزارة التجارة، ويمكن من خلالها التعرف إلى المدى المستقبلي لمواقع حالات الغش التجاري وتأثيرها على محيطها (وزارة التجارة، ٢٠٢٠).

يوضح الشكل (٩) لعام ٢٠١٩، جميع مناطق مدينة الرياض بحسب تقسيم وزارة التجارة، ونطاق تأثير المواقع التي تقع فيها حالات الغش التجاري بحسب انتشارها في مستويات مدينة الرياض، ونلاحظ أن هناك التقاء بين نطاقات العديد من مواقع الغش التجاري، وعلى صعيد نطاق التأثير المرتفع والمتوسط. ومن هنا يمكن التعرف إلى مدى التوسع المستقبلي ونطاق تأثيره في مواقع حالات الغش التجاري، وإمكانية وضع الحلول المناسبة للتقليل من مدى انتشار الحالات والحد منها. تعد المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) أكبر المستويات في التقاء مواقع الغش التجاري، حيث يظهر أنه هناك تلاقياً بين تلك الحالات على مختلف نطاقات التأثير سواء كانت منخفضة، أو متوسطة، أو مرتفعة.

ثالثاً: تطبيق أداة Union على مناطق مدينة الرياض بحسب تقسيم وزارة التجارة لعام ٢٠١٩، للتعرف إلى المناطق الأكثر مخالفات في الغش التجاري في السنة الأخيرة (٢٠١٩)

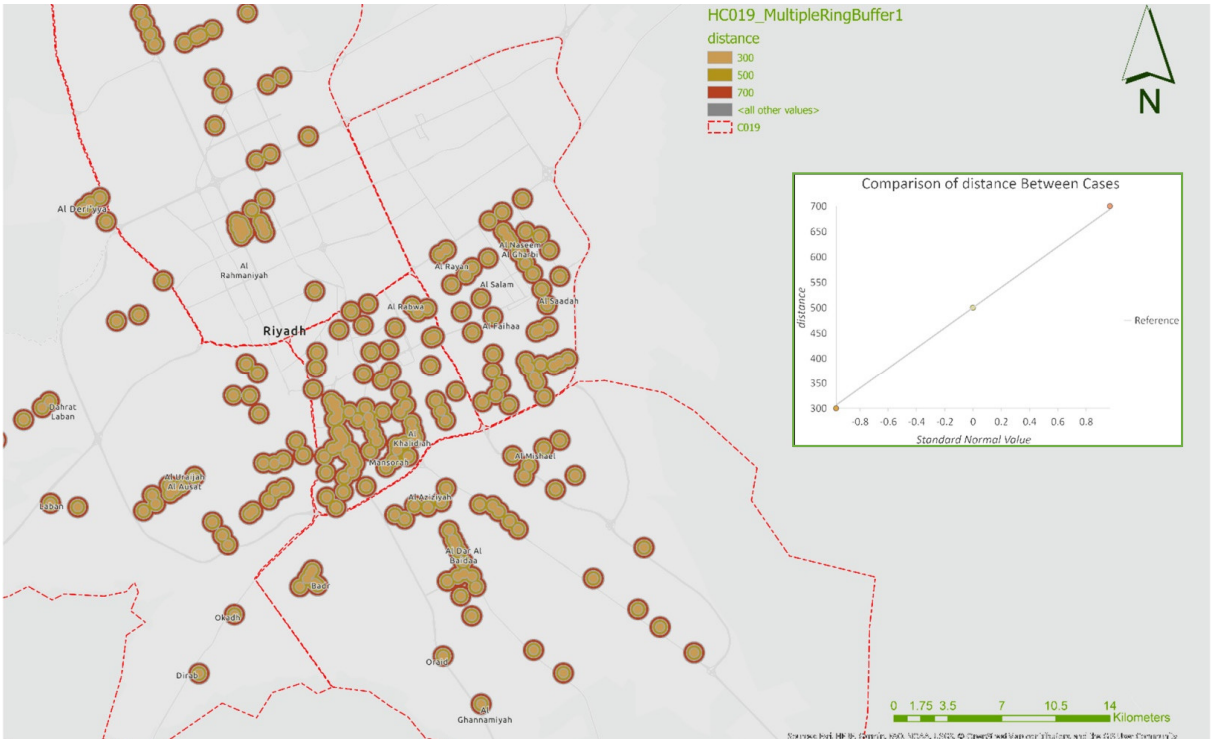

الشكل رقم (٩).تطبيق الأداة على حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٩.

من خلال الإحصائيات النهائية لها، وتحديد دقيق لجميع المستويات في مدينة الرياض يمكن التعرف والسيطرة عليها. بواسطة الأداة union يمكن الحصول على تغطية جديدة من خلال دمج النقاط أو المناطق المحددة – دمج المعالم من طبقتين أو أكثر من طبقات الخريطة في طبقة واحدة مركبة – ومن ثم تكون المخرجات محتوية على السمات المجمعة لكامل التغطية (Grekousis, 2020).

ونظراً لتفشي وازدياد الحالات بشكل ملحوظ في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)، والمنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، فإن الشكل (١٠) يوضح جميع مناطق مدينة الرياض بحسب تقسيم وزارة التجارة، وتم العمل على الأداة للمساعدة في توجيه فرق الحملات الأمنية التجارية على المستويات الأكثر تطوراً وازدياداً لحالات الغش التجاري والتي يكثر بها الحالات، لتتمكن إدارة الرقابة التجارية من تكثيف حملاتها الأمنية بغرض محاربة تفشي وانتشار حالات الغش التجارية خصوصاً في المناطق الجديدة التي تعد ملاذاً لممارسي الغش التجاري في السنوات الأخيرة، وتعتبر بالنسبة لهم بيئة خصبة لممارسة العديد من أنواع الغش التجاري في مواقع وأحياء مدينة الرياض البعيدة عن الشبهات. ومن هنا تم العمل على اتحاد المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) والمنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، لكونهما أكثر المناطق انتشاراً لحالات الغش التجاري، وخاصةً منطقة شمال مدينة الرياض

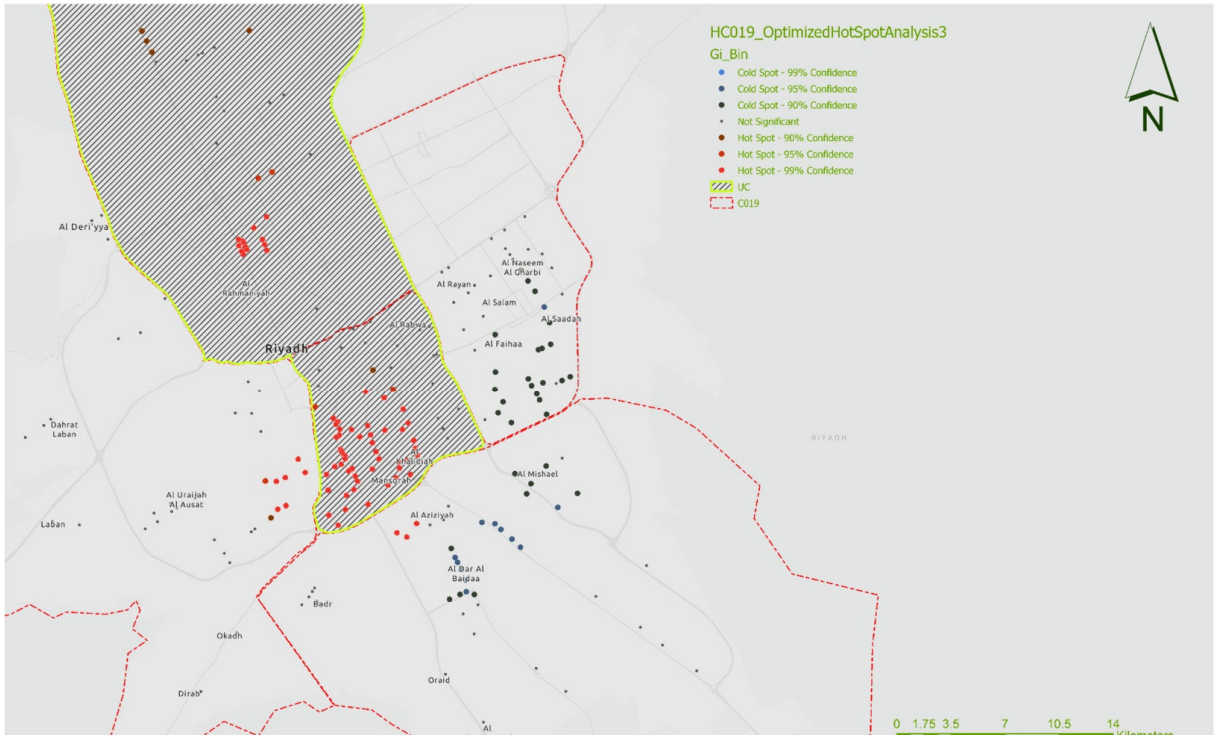

الشكل رقم (١٠). تطبيق الأداة على حالات الغش التجاري لعام ٢٠١٩.

التي تعد المأوى الجديد لممارسي الغش التجاري في المدينة، حيث لوحظ التطور الكبير في الحالات خلال السنوات الثلاث ٢٠١٧، و٢٠١٨، و٢٠١٩، ووصولها إلى أضعاف ما كانت عليه.

١١. النتائج

تبين للبحث من خلال تتبع وتحليل المواقع التي ينتشر فيها الغش التجاري في المناطق المختلفة بمدينة الرياض، وإجابة عن تساؤلات البحث فقد تم التوصل إلى ما يلي:

١. ضرورة تحديد مواقع انتشار الغش التجاري جغرافياً وتحديد مواقعها من خلال توضيح وتنزيل بيانات الغش التجاري (وصفية) على خريطة مدينة الرياض (مكانية)، حيث وضحت الخرائط أن أكثر المناطق التي توجد بها حالات غش تجاري تقع في المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)، والمنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض) في عام ٢٠١٩. وأشارت النتائج إلى أن شمال مدينة الرياض قد تضاعف عدد الحالات الموجودة فيه مقارنةً بالسنوات الثلاث التي تمت دراستها، ويؤكد ذلك توجه ممارسي الغش التجاري إلى المناطق الجديدة (شمال الرياض)، والابتعاد عن المواقع المشبوهة وهو ما يتوجب على مخططي المدينة مراعاة ذلك.

٢. ظهر للبحث العديد من الحالات التي كان بينها التقاء وتأثير على محيطها في جميع مناطق مدينة الرياض، فعلى صعيد نطاقات التأثير لمواقع حالات الغش التجاري وتحديد مدى تأثير كل

موقع على محيطه، فقد تبين أن المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض) تعد أكبر المناطق في التقاء مواقع الغش التجاري، حيث يظهر أن هناك تلاقياً بين تلك الحالات على مختلف نطاقات التأثير سواء كانت منخفضة، أو متوسطة، أو مرتفعة. وهذا يستدعي أهمية التعرف إلى مدى توسعها المستقبلي الذي يمكن أن يقع في أي منطقة من مناطق مدينة الرياض.

٣. الوصول إلى المناطق الأكثر حالات في الغش التجاري لعام ٢٠١٩، فقد ظهر للبحث أن المنطقة الأولى (وسط مدينة الرياض)، والمنطقة الثانية (شمال مدينة الرياض)، أكثر المناطق عدداً للحالات، وهو ما يستوجب قيام الأجهزة الرقابية في تكثيف حملاتها الأمنية بغرض محاربة تفشي وانتشار حالات ومواقع الغش التجارية خصوصاً في المناطق الجديدة.

٤. أهمية نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في الدراسات العمرانية والمساهمة في حصر ودراسة حالات الغش التجاري، والتعرف كذلك إلى مواقع حدوثها، وتحديد أكثر المواقع والمناطق التي تكثر وتنتشر بها حالات الغش التجاري والوصول إلى مدى احتياجها للفرق الرقابية من الجهات المعنية.

١٢. التوصيات

وبناءً على ما تم استعراضه يوصي البحث بالتالي:

١. العمل بنظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في دراسات وأبحاث المخططين العمرانيين للوصول إلى دراسات لحالات الغش التجاري وتحديد مواقعها بشكل دقيق، ومعرفة المواقع التي تنتشر فيها تلك الحالات بهدف التقليل منها من قبل الجهات المعنية بالسلع التجارية، وتمكين الجهات المعنية من خلال نظم المعلومات الجغرافية من عمل المقارنات بين تلك المناطق على عدد من السنوات.

٢. تكثيف الحملات الأمنية التجارية من قبل الجهات المعنية بالغش التجاري في المناطق القديمة والمتدهورة، الخالية من سكانها والتي يكثر بها حالات الغش التجاري، لظهورها بشكل كبير، وتوجه ممارسي الغش التجاري لها.

٣. إعداد فرق رقابية تجارية متخصصة للعمل بشكل مكثف على حملات أمنية في الأحياء الجديدة التي أصبحت ملاذاً لممارسي الغش التجاري ابتعاداً عن الشبهات، ومواقع وجود الفرق الرقابية.

٤. تحديد المناطق التي يكثر بها حالات الغش التجاري من قبل الجهات التخطيطية والرقابية لمنع تفاقم نسبها، والعمل على تصنيفها بشكل يمكن الفرق الرقابية من الوصول إلى البؤر التي تخرج منها تلك المفاسد وتضييق سبل انتشارها.

٥. بشكل عام توصي الدراسة ببذل الجهود من قبل كافة الجهات المختلفة - البلدية والتجارية والأمنية وغيرها - والأجهزة المعنية

بـإدارة المدينـة عـلى وجـه الخصـوص بالتعـاون المسـتمر فيـما بينهـا واسـتخدام التقنيـات الحديثـة للمسـاعدة في الحـد مـن نشـاطات الغـش التجـاري ذات الـضرر الاجتماعـي والاقتصـادي.

١٣. المراجع

المراجع العربية

المرصـد الحـضري لمدينـة الريـاض، (٢٠١٧). موقـع مدينـة الريـاض. http: / /www.ruo.gov.sa / NationalObservatory

الحوشـاني، فهـد (٢٠٠٦). الغـش في المعامـلات التجاريـة الإليكترونيـة بـين الفقـه والنظـام السـعودي، الجامعـة الأردنيـة، عـمان.

الصقـير، نـاصر، (٢٠٠١). الحمايـة الجنائيـة للمسـتهلك مـن الغـش التجـاري في النظـام السـعودي، كليـة الدراسـات العليـا، جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الريـاض.

المالكـي، أحمـد، (٢٠١٥). التسـتر التجـاري، منتـدى الثقافـة القانونيـة ٢٠١٥، غرفـة جـدة، جـدة.

سـمارة، محمـود سـمارة، (٢٠١٥). الغـش التجـاري والتقليـد ومفاهيـم هـدر التجـارة، دار الخليـج، الإمـارات.

كـمال الديـن، موسـى أحمـد، (٢٠٠٩). بحـث عـن مكافحـة الغـش التجـاري، النـدوة التدريبيـة الأولى للتفتيـش الصحـي ومراقبـة الأغذيـة، مـصر.

وزارة الاقتصـاد والتخطيـط، (٢٠١٥). إحصائيـة وزارة الاقتصـاد والتخطيـط، الريـاض.

وزراة التجـارة، (٢٠١٩). الإدارة العامـة للرقابـة التجاريـة، وزارة التجـارة، الريـاض.

وزراة التجـارة، (٢٠٢٠). الإدارة العامـة للرقابـة التجاريـة، وزارة التجـارة، الريـاض.

وكالـة الأنبـاء السـعودية (واس)، (٢٠١٧). التقريـر السـنوي لمكافحـة الغـش التجـاري، الريـاض.

Arabic References

Riyadh Urban Observatory, (2017). Riyadh city; http://www.ruo.gov.sa/NationalObservatory

Alhoshani, Fahad (2006). Fraud in electronic commercial transactions between jurisprudence and the Saudi system, University of Jordan, Amman.

Alsughair, Nasser, (2001). Criminal protection for the consumer from commercial fraud in the Saudi system, College of high studies, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.

Almalki, Ahmad, (2015). Commercial cover-up, Legal Culture Forum 2015, Jeddah Chamber, Jeddah.

Samara, Mahmoud Samara (2015). Commercial fraud, counterfeiting and the concepts of wastage of trade, Dar Al Khaleej, UAE.

Kamalaldean, Musa Ahamad, (2009). Research on Combating Commercial Fraud, First Training Seminar on Health Inspection and Food Control, Egypt.

Ministry of Economy and Planning, (2015). Statistics of the Ministry of Economy and Planning, Riyadh.

Ministry of Commerce, (2019). General Administration of Commercial Control, Ministry of Commerce, Riyadh.

Ministry of Commerce, (2020). General Administration of Commercial Control, Ministry of Commerce, Riyadh.

The Saudi Press Agency (SPA), (2017). Annual Report on Combating Commercial Fraud, Riyadh.

English References

Chen, R. (2007). Geographic information systems (GIS) applications in retail tourism and teaching curriculum. Journal of Retailing and Consumer Services, 14 (4), 289–295.

Golledge, R. (2002). The nature of geographic knowledge. Annals of the Association of American Geographers, 92 (1):1–14.

Grekousis, G. (2020). Spatial Analysis Methods and Practice (Describe – Explore – Explain through GIS). Cambridge University Press.

Howarth, J., & Sinton, D. (2011). Sequencing spatial concepts in problem-based GIS instruction. Procedia—Social and Behavioral Sciences 21:253–9.

Meyera, M. & Früh-Müller, A. (2020). Patterns and drivers of recent agricultural land-use change in Southern Germany. Land Use Policy, (99).

Sypion-Dutkowska, N. & Leitner, M. (2017). Land Use Influencing the Spatial Distribution of Urban Crime: A Case Study of Szczecin, Poland. ISPRS International Journal of Geo-Information; 6 (3): 74.

Whitman, S.; Silva, A.; Shah, A. & Ansell, D. (2004). Diversity and disparity: GIS and small-area analysis in six Chicago neighborhoods. J. Med. Syst. 28:397–411.

doi:10.33948/JAP-KSU-33-4-1

Study of the Spread of Commercial Fraud Sites in Riyadh Using Geographic Information Systems

Abdulaziz Aldegheishem *Associate Professor*

Khalid Altukhaifi *Master's Student*

Ahmad Albussiar *Teaching Assistant*

Urban Planning Department, College of Architecture and Planning, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

aldeghei@ksu.edu.sa *kaltukhaifi@gmail.com* *aalbussiar@ksu.edu.sa*

Received 22/7/2020; accepted for publication 21/1/2021

Abstract. The city of Riyadh developed at an accelerated pace, accompanied by an increase in the population, the development of the commercial sector in all its forms, and a diversification of commercial products. However, some activities accompanied this development which made the city of Riyadh suffer from the merchants of fraudulent goods and the emergence of the phenomenon of commercial fraud in different and varied locations in the city. The Ministry of Commerce has identified a number of areas where there are high cases of commercial fraud and intensified the commercial control campaigns on them. This made the practitioners of commercial fraud go to new areas so as to move away from the areas of suspicion to avoid the intensity of commercial control over such areas, and hence the opportunity of practicing commercial fraud away from the eyes of observers and commercial control teams. This study seeks to find out how cases of commercial fraud have spread in the city of Riyadh during the years 2017 to 2019. The study found that the areas with most cases of commercial fraud during these years are located in the north and center of Riyadh. The results show that in north of Riyadh the number of cases of commercial fraud has doubled last year, compared to the three years studied. It was noted that the concerned commercial control officials are required to intensify their campaigns in these new areas to which the practitioners of commercial fraud have moved in an attempt to avoid the suspicious sites.

Key words: commercial fraud, violations, locations, geographical areas, data, geographic information systems.